

## سلطة الخريطة الإدراكية



د. حجاج أبو جبر

أكاديمي وباحث في العلوم الاجتماعية والأدب والترجمة ودراسات الشرق الأوسط

٢٠١٤/١١/٣٠



"الخريطة الإدراكية" لها تاريخ طويل في عديد من الدراسات السيكلوجية التي استخدمت المصطلح في أربعينيات القرن العشرين بوصفه صورة مجازية تبرز قدرة الذاكرة على تحديد المكان ومقدرة الإنسان على رسم نماذج ذهنية تنمي مقدرته على بناء المعرفة بالمكان والبيئة المحيطة به. وقد توصل الباحثون إلى هذه النتيجة من خلال تجارب عديدة على الفئران، لكن النتائج انتقلت إلى عالم الإنسان حتى صارت الخرائط الإدراكية والأنساق التصويرية والأطر المرجعية والمخططات الذهنية أكثر الصور المجازية المهيمنة في تحديد الأنساق الأنطولوجية والمعرفية التي يستخدمها الإنسان في إدراك الظواهر والمشكلات المعقدة وفهمها وتشفيرها وفك شفراتها. وهكذا أصبح مصطلح "الخريطة الإدراكية" من أبرز المصطلحات الشائعة في عدد كبير من الدراسات البيئية والحقول المعرفية التي تسهم في إثراء مشروع رسم الخرائط الإدراكية في الأزمنة المعاصرة، لاسيما السيكلوجيا، والسوسيولوجيا، والفلسفة، واللغويات، ونظرية الأدب، والنقد الأدبي، والنقد السينمائي.

### الخرائط الإدراكية والوعي الطبقي

أطلق الناقد الماركسي الأمريكي فريدريك جيمسون مشروع رسم الخرائط الإدراكية عام 1984 في مقالة بعنوان "ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية الحديثة"، وتصدرت هذه المقالة كتابًا له يحمل العنوان نفسه عام 1991. ويقوم مشروع جيمسون على كل من أطروحة كيفن لينش في كتابه "صورة المدينة" (1960) ومقالة لوي ألتوسير التي كتبها عام 1970 تحت عنوان "الأيديولوجيا والأجهزة الأيديولوجية للدولة". وفي هذه المقالة الباكورة يؤكد جيمسون أن الوضع الإنساني في الأزمنة المعاصرة يختلف اختلافاً راديكالياً عن الأزمنة السابقة، وأن ثمة أزمة في جماليات محاكاة الواقع أو تصويره في عالم الفن والأدب، فلم تعد الجماليات الحداثية أو الواقعية القديمة ممكنة، وأن الفن بحاجة إلى تأسيس جماليات الخرائط الإدراكية. وفي عالم 1995، وضع جيمسون كتابه عن "الجماليات الجيوسياسية: السينما والمكان في النظام العالمي"، وفيه عكف جيمسون على تحليل نقدي لعدد من الأفلام السينمائية حتى يبرز بحث الإنسان عن موقعه وموضعه في النظام الرأسمالي العالمي المعقد. ويجد جيمسون في رسم الخرائط الإدراكية استراتيجية سياسية اشتراكية تهدف إلى خلق وعي طبقي عالمي يمكنه مقاومة الرأسمالية في الأزمنة الراهنة وحالة التيه التي أوجدتها في وضعنا الإنساني. والأطروحة الرئيسة التي يقدمها جيمسون تفترض عدم مقدرتنا على تحديد موقعنا

على خريطة العالم مثلما لا يستطيع سكان المدينة تحديد مكانهم في الفضاء الحضري المعقد، وهذا يعني أن إحدى السمات الرئيسية لرسم الخرائط الإدراكية تتمثل في وجود افتراض مسبق بوجود حالة من التيه والتشوش، وهي حالة يخضع لها رسامو الخرائط أنفسهم، فهم مثل البدو الرحل يحاولون التغلب على هذا التشوش وإعادة النظر في الأسس التي تشكل موقفنا تجاه قضايا الوجود الكبرى ورؤانا للعالم وعواقبها.

هنا يمثل رسم الخرائط الإدراكية مخرجًا من حالة التيه واستراتيجية تهدف إلى خلق نماذج محاكاة قادرة على تنمية الوعي الطبقي الذي يراه جيمسون الهدف النهائي لمشروع رسم الخرائط الإدراكية؛ فهو يأمل بأن يساعد هذا الوعي الطبقي أهل هذا الزمان على تحديد موقعهم من الكل الحضري الذي يهيمن عليه "المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة"، ويستدعي مشروع رسم الخرائط مفهوم "التحرك نحو الوعي الكلي" *Totalitatsintention*، وهو المفهوم الذي طوره الناقد الماركسي جورج لوكاتش في كتابه "التاريخ والوعي الطبقي" عند تنظيره للعلاقة بين ديناميات العلاقات الاجتماعية ومقاومة التشيؤ والتشردم الناجمين عن سطوة النموذج الرأسمالي في الحداثة الغربية.

### تجاوز فكرة الوعي الطبقي

رغم أن "الرأسمالية المتأخرة" هي إحدى أسباب الاهتمام برسم الخرائط الإدراكية؛ فإنها ليست القوة الدافعة الوحيدة التي توجه نقد الحداثة العلمانية. فلا ينبغي أن ينحصر مشروع رسم الخرائط الإدراكية في تأكيد شرعية الماركسية ورؤيتها للتاريخ، بل لابد أن يقدم نقدًا يكشف القوى القابضة وراء ظهور الحداثة العلمانية وأثارها ورؤيتها الكامنة وعواقبها. فما أحوجنا إلى خرائط وشفرات وعلامات تعيننا على الاختيار الواعي بنزعات رؤية الحداثة الغربية للعالم وعواقبها، وكلما كثرت الخرائط، كلما كان أفضل، لأن الخرائط ليست هياكل جامدة لا تتغير ولا تتبدل، بل يمكن تغيير المسار، وتعديل الخريطة إذا اتضحت أنها تؤدي إلى الطريق الخطأ أو ربما إلى طريق مسدود. فإن كان للمفكرين من مهمة هذه الأيام فإنما تتمثل، كما يرى عالم الاجتماع زيجمونت باومان في كتابه "إشعارات ما بعد الحداثة" (1992)، في السعي إلى إيجاد معرفة ذات مقدرة تفسيرية تجعلنا "نفهم المعنى" و"نرسم خرائط إدراكية للعالم" حتى يمكننا أن نصل إلى إطار تصوري تؤخذ فيه القرارات وتُمارس فيه حرية الاختيار.

إننا بحاجة ماسة إلى رسم الخرائط الإدراكية في هذه اللحظة التاريخية لا لنتنصر لشرعية الماركسية ورؤيتها للتاريخ، بل لنقدم نقدًا يكشف قوى الحداثة العلمانية وملاسات ظهورها ورؤيتها الكامنة وعواقبها. صحيح أن الماركسية تدعم ميل الإنسان إلى رفض الظلم والاستغلال، وضرورة إقامة العدل في الأرض، والدفاع عن التحرر السياسي والعدالة الاجتماعية، ومقاومة النزعة الاستهلاكية التي اكتسحت العالم، وصارت بمثابة القانون الطبيعي والآلية الوحيدة لتوكيد الذات والهوية الاجتماعية، لكن رؤيتها الكامنة تقترب إلى حد كبير من الفلسفة المادية التي تقوم عليها الرأسمالية.

فليس الهدف من رسم الخرائط الإدراكية أن نناصر المادية التاريخية أو الحتمية الاقتصادية أو فكرة الوعي الطبقي أو لندين معاناة الطبقة العاملة أو لنبرز دورها الاقتصادي والسياسي، بل لفهم التحول الذي حدث في الفضاء الجديد الذي نعيش فيه. فالخريطة الإدراكية التقليدية القائمة على افتراض الخلاف أو الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية لم تعد ثابتة، بل اهتزت معالمها، وأخذت تتشكل من جديد بعدما تلاشت الحدود الفاصلة بينهما، أي بعدما صار النظامان الرأسمالي والشيوعي وجهين لعملة واحدة، لاسيما في تأكيدهما ضرورة تأسيس مملكة العقل التنويري وتحقيق وعود الحداثة بالنعيم الأبدى هنا والآن على هذه الأرض التي نحيا عليها عبر كل من تكثيف الإنتاج، والتصنيع الوفير، والإدارة العقلانية، والتحكم في الطبيعة.

إن الخريطة الإدراكية الجديدة تجمع بين الرأسمالية وخصمها الأول في سلة واحدة، ألا وهي سلة التقدم المادي الذي يشير في الغالب الأعم إلى حركة تتجه نحو التحكم التام والانسجام الكامل والنعيم الأرضي ونهاية التاريخ، وهذا التصور لا يقتصر على المجتمعات الرأسمالية لأنه قد اخترق الرؤية الكونية لدى الماركسيين والاشتراكيين والشيوعيين. فليس بمستغرب إذًا أن ماركس نفسه الذي رفض الظلم والاستغلال والاغتراب الذي تحدثه الرأسمالية في المجتمعات الحديثة قد رحب بالاستعمار البريطاني للهند، وأن إنجلترا نفسها رحب بالاستعمار الفرنسي للجزائر. فالناقد الاشتراكي للرأسمالية، كما يرى زيجمونت باومان في كتابه "الحداثة والإبهام" (1991)، هو أوفى صديق للحداثة الرأسمالية، ومهما كان قُبْح الحداثة الرأسمالية، فلا داعي لازدراءها! وهذا يعني أن أيديولوجية التقدم في المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية ترتبط بأطروحة نهاية التاريخ ارتباطًا وثيقًا، فالتقدم حركة خطية لا تنقطع ضد



الالتباس والإيهام، كما لو أن الوضوح الكامل يعني نهاية التاريخ. وفي كتابه "أهل التشريع وأهل التأويل" (1987)، يؤكد باومان، الذي عُرف بخلفيته الماركسية وانتمائه للحزب الشيوعي، أن هذه الأيديولوجية تمثل "قطيعة راديكالية في التاريخ الكوني"، وقد أصبحت "مرجعية في تأويل غائبة التاريخ"، وأعطت لنفسها الشرعية والحق في أن "تستعمر المستقبل كما استعمرت المكان من قبل"، فكل ما عداها ليس سوى أطوار أو "نسخ دونية بدائية متأخرة منقوصة أو مشوهة وممسوخة ومقيتة".

وهنا سيثور بالطبع المدافعون عن كارل ماركس، وسيحلفون بالله أن ماركس ما رحب بالاستعمار لأنه عنصري أو لأنه- معاذ الله- ينطلق من مركزية أوروبية، ومن يقول ذلك لم يقرأ ماركس، وإن قرأه، فإنه بلا شك أساء قراءته. وليس من شك أن القارئ الذي يدرك القيم السامية التي رسخها ماركس، سيعكف على تبرئة الرجل من دم الاستعمار، وسيقول إن ماركس كان يعتقد بأن من شأن الاستعمار أن ينقل تلك المجتمعات التقليدية إلى مرحلة الرأسمالية، ويسرع من انتقال البشرية إلى النظام الاشتراكي. فالرجل كانت نيته طيبة، وما كان يرجو سوى الخروج من اضطهاد أبناء الهند الأبرياء بأسرع الطرق.

لكننا نقول إن مقالة كارل ماركس التي كتبها عام 1853 عن الاستعمار البريطاني في الهند لم تُقتل بحثًا كما يعتقد البعض؛ ذلك لأن موقف ماركس كان يتسم بالغموض والإيهام. وتؤكد الباحثة كولجا لندرنر في مقالة لها بعنوان "المركزية الأوروبية لدى كارل ماركس: دراسات ما بعد الاستعمار والبحث في أعمال ماركس" (2010) أنه لا يوجد بحث منهجي لفكرة المركزية الأوروبية في أعمال ماركس في مجملها. فلا ريب أن مقالة ماركس الشهيرة فحصتها دراسات ما بعد الاستعمار التي انتهزت الفرصة لتوجيه الانتقادات للرجل الذي تبني نموذجًا للتحرر السياسي يتجاهل تجارب الذوات المستعمرة في مجتمعات غير غربية، وفشل في تطوير دراسته لاستعمار أفريقيا والهند في تحليل شامل للإمبريالية. ومن هنا يأتي اتهام إدوارد سعيد لكارل ماركس بأنه كان يمارس استشراقًا عنصريًا للعالم غير الغربي. وسواء اتفقنا مع إدوارد سعيد أو اختلفنا معه في اتهامه لماركس، فإن الحقيقة المؤكدة تتمثل في أن ماركس كان يكتب عن دول لم يزرها، ولم يجر عنها أبحاثًا علمية منهجية، بل استقصى خريطته الإدراكية عنها من التقارير البرلمانية وكتب الرحلات التي استشف منها أن فكرة الملكية الخاصة للأراضي في المجتمع الآسيوي غير موجودة على الإطلاق. لقد أكد ماركس في مقالة

صحفية كتبها لجريدة نيويورك دايلي تريبيون في الثاني والعشرين من يوليو عام 1853 بعنوان "النتائج المستقبلية للحكم البريطاني في الهند" أن بريطانيا تضطلع بإنجاز مهمة مزدوجة في الهند: مهمة تدميرية، ومهمة إحيائية. فالاستعمار البريطاني للهند قد أسهم في تطويرها، لاسيما منظومة السكك الحديدية والقاطرات البخارية واندماج الهند في السوق العالمي الذي رأى أنه سينقذها من عزلتها، لاسيما أن الأسس الاقتصادية القروية في الهند أخذت تتلاشى، وحل محلها الخبرة التكنولوجية الجديدة. وفي مقالته التي كتبها قبل ذلك في العاشر من يونيو من العام نفسه تحت عنوان "الحكم البريطاني في الهند"، كان ماركس يعي وحشية الاستعمار، لكن رغم تعاطفه الإنساني، أكد أن الاستعمار البريطاني -مهما كانت بشاعة جرائمه- يمثل الأداة غير الواعية في إحداث الثورة الاجتماعية. وقد وجدت الباحثة كولجا لندرنر في مقالته التي أشرنا إليها أنفاً أن هذا الموقف يكشف المركزية الأوروبية في تصور ماركس لأوروبا باعتبارها أعظم شأنًا من غيرها بما تمتلكه من تكنولوجيا وبنية تحتية في مقابل ما تعانيه الثقافات الأخرى من استبداد وجمود وانغلاق وبنية اجتماعية تحتاج إلى تحول راديكالي يخضع لعالمية النموذج الغربي. ونحن نتفق مع كولجا لندرنر في الرأي، فهذا الموقف يكشف الأساس المادي للعالم الحديث بحيث يصبح التقدم هو الغاية النهائية من الوجود الإنساني هنا والآن على هذه الأرض وليس في لحظة أخروية غيبية. وهذا ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني الأمريكي إريك فوجلين في كتابه "علم السياسة الجديد" (1952) عندما قال إن فويرباخ وماركس تصورا أن الإله المتعال هو "إسقاط ما هو أفضل في الإنسان على قوة غيبية حتى تأتي أعظم لحظة فارقة في تاريخ البشرية، وعندها يُسقط الإنسان هذه الصورة على نفسه، ويدرك أنه هو نفسه الإله، وساعتها يتحول الإنسان إلى سوبرمان". وهذا السوبرمان سيتطلع دومًا إلى "المستقبل" الأفضل، تلك الكلمة التي لم تتضمن أية إحياءات تتعلق بالسعي إلى تأسيس جنة على الأرض في الخطاب الغربي قبل عام 1750، عندما بدأت الثورة الصناعية، وظهرت مؤشرات التقدم المادي الملموس، وأنتجت بريطانيا ما يقرب من 2% من الناتج العالمي للمنتجات الصناعية، وترسخت عقيدة التقدم إلى الأمام والتطور نحو المدينة الإنسانية الفاضلة.

يعتقد كثيرون أن ماركس أدان الرأسمالية، لكنهم ينسون أو يتناسون أنه انهمر



بإنجازاتها التي كانت تعد شرطاً أساسياً من الوجهة التاريخية للانتقال إلى الاشتراكية، فأكد أن بريطانيا كان لها مهمة مزدوجة في الهند: مهمة تدميرية ومهمة إحيائية، بمعنى تدمير المجتمع الآسيوي التقليدي ووضع الأسس المادية للمجتمع الغربي في الهند. وهكذا وجد ماركس أن الاستعمار دواء مرلابد أن يتجرعه المريض، وعلاج حتي للقرى الراكدة، حتى وإن كانت الهند لم تكن متخلفة بالشكل الذي تصوره ماركس. وقد كشف الناقد إدوارد سعيد في كتابه عن "الاستشراق" (1978) أن كارل ماركس كان مفكراً غارقاً في المركزية الأوروبية والرؤية الاستشراقية الرومانتيكية، لاسيما أنه رأى أن تدمير المجتمعات الآسيوية ما قبل الرأسمالية علامة تقدم وحاجة ضرورية لتعزيز الرأسمالية. وهكذا كانت الوحشية البريطانية ضرورة تاريخية! فالدمار الذي لحق بالهند تعوضه أسباب التقدم الرأسمالي الذي تبدي في استبدال نمط الانتاج الآسيوي الجامد بمجتمعات أكثر حركية بفضل طرق السكك الحديدية والبنية التحتية الصناعية ونظم الاتصال، فهذا التطور التاريخي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحول الهند عبر الرأسمالية وتناقضاتها الكامنة إلى الاشتراكية. ففكرة التقدم هي النموذج الكامن في الخريطة الإدراكية الماركسية، وهذا يجعلها تقترب من الرأسمالية في رؤيتها للعالم مهما كان الاختلاف في التفاصيل وسبل تحقيق هذه الغاية الكبرى حتى وإن كان ماركس قد عدل عن رؤيته في مرحلة لاحقة كما تشير كولجا لندرن.

### الخريطة الإدراكية الجديدة في ضوء نظرية التلاقي

انتشرت منذ الستينيات من القرن العشرين نظرية التلاقي convergence theory، ويرى أنصار هذه النظرية أن ثمة تلاشياً تدريجياً للاختلافات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية بين المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية بحيث تندمجان في نهاية المطاف. فقوام هاتين المنظومتين كليهما هو التقدم التكنولوجي ونمو الصناعات الضخمة، لاسيما بعدما صارت المنظومتان تلتقيان في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبعدها صارت البلدان في الشرق والغرب تتحول إلى "مجتمعات صناعية" تتشابه في كثير من الأوجه. وهذا يعني أن كافة الدول ستجد نفسها، شاءت أم أبت، في سباق التصنيع والنمو الاقتصادي الذي يفرض شروطه الخاصة. وهذا يعني أيضاً أن فشل آليات السوق في المنظومة الرأسمالية سيجعل الدول الرأسمالية تتدخل في المجتمع وتطور ما يعرف بدولة الرفاهية. وأما فشل الدولة في المنظومة الشيوعية فسيجعلها تفسح المجال لآليات السوق. وهذه اللحظة تعرف بنهاية عصر

الأيدولوجيا، فلم تعد الفروق الطبقية والأيدولوجية بين الشيوعية والرأسمالية ذات أهمية تذكر. وهذا ينذر بهيمنة نموذج اقتصادي ومؤسسي واحد بعد سقوط الاشتراكية في التجربة العملية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وبعد احتفاء فرانسيس فوكوياما بسقوط الشيوعية باعتباره يمثل نهاية التاريخ وما يحويه من تدافع بين رؤى حضارية مختلفة. وهكذا لن يجد العالم أمامه من بديل سوى الليبرالية وتبني الاقتصاديات الحرة والسوق الحرة. وفي إطار العولمة تشمل نظرية التلاقي الجانبين الاقتصادي والثقافي، فلا يحفل أحد بالاختلافات القومية والخصوصيات الثقافية بحيث تصبح العوامل الاقتصادية هي السردية الكبرى الحاكمة للعلاقات بين الدول. ووفق هذه الخريطة الإدراكية، كما يؤكد عبد الوهاب المسيري في أعماله، يمكن إدماج الشرق الأوسط بأسره، بما في ذلك إسرائيل، في عالم العولمة الغربي بحيث يصبح العالم العربي السوق الشرق أوسطية التي تتألف من الأموال الخليجية والمياه التركية والعمالة المصرية والعقل الإسرائيلي. لكن هذه الخريطة الإدراكية، رغم كارثيتها وعودها بالرخاء المادي، لم تتحقق على أرض الواقع، ولم ير العالم من العولمة الغربية، كما يقول زيجمونت باومان، سوى عولمة الفقر والجريمة والعنف والإرهاب.